ما بين جنوب لبنان وتشكيل الحكومة
الجنوب يقلب طاولة المعادلات الأمريكية – الإسرائيلية

د. لينه بلاغي

أسهمت المتغيّرات التي حصلت في الساحة الشيعية والساحة اللبنانية عموماً خلال الأشهر الأخيرة، في إطلاق جملة من القراءات غير المتّزنة على الجبهات الداخلية اللبنانية، وحتى الخارجية منها. وما بين معادلتي الهزيمة والانتصار، تناسى كُثُر تلك المروحة من الخيارات والإمكانات التي تقبع بين هاتين المعادلتين.

بدا الوضع لدى البعض ممّن يحاول الإتجار بالعهد الجديد وكأنه استفاق حديثاً على إيجابيات مسألة فصل السلطات، مع مطالعات في محاسن أوصافها، فيما السباق محتدم للدخول حتى إلى الفناء الخلفي لساحتي رئيسي الجمهورية والحكومة، وكأنّ هؤلاء ما كانوا ولا كنّا شهوداً على ما مضى ..

يصطفّون –خوفاً وطمعاً– بانتظام لم نعهد له مثيل في العقود المنصرمة، وصولًا إلى عهد الوصاية السورية؛ تتغيّر المسمّيات، لكن الاصطفاف مُتشابه. جرَس الساعة "السيادية–الوصائية" يُنذر بضرورة الالتزام. تحرّكٌ وفق المعايير والمنهج المحدّد، والمخالفة لها تبعاتها من العقوبات على تنوّعها.

وفي الوقت الذي ضُبِط فيه الحراك اللبناني على وقع الخطوات الأمريكية – السعودية، تفلّت ذلك السوري، وخرَج عن عقارب ساعته، مُنذراً بفوضى عارمة في المنطقة، لن يكون لبنان ببعيد عنها؛ أو بالأحرى سيكون لبنان في قلبها، لناحية الجغرافيا والتاريخ حكماً.

مشاريع استجدّت على مستقبل لبنان. فمن المشروع الإسرائيلي وإسرائيل الكبرى، إلى المشروع العثماني ولبنان بإماراته، والمشروع العربي ذي الملامح الباهتة حد التماهي مع مشاريع غيره، والذي تعجّل قرْع الجرس للانتظام كي لا يبتلع لبنان "الإمارة التركية".

أطلِق العنان للقوى الإقليمية لرسم ملامح المنطقة، انطلاقاً من سوريا، فيما القوى الدولية الأمريكية – الأوروبية ستتريّث. فمُجريات الأمور تتوافق إلى حد ما والمصالح الاستراتيجية، بينما تستمر المعركة على الجبهة الروسية، مع الاستعداد للمعركة على الجبهة الصينية، كما الإيرانية، إن لم تجر السفن في مجاريها الطبيعية.

لبنانياً، من الواضح أن المؤشّرات تدلّل على أن الجيش اللبناني، بقيادته ورئيس أركانه، أمام امتحان الحدود اللبنانية، ليس على المقلب الجنوبي فحسب، وإنما الشمالي والشرقي منه، دون أن يتّضح بعد تموضع الجهات الضامنة للتحوّلات على الساحة اللبنانية من تلك الجارية في سوريا، كما التي ستشهدها الساحة الإقليمية، من إعادة تموضع تحت لواء الرئيس الأمريكي ترامب وتوافقاته السابقة في المنطقة، وموقع لبنان ومصلحته الحقيقية من هذه التموضعات المرتقبة.

لكن الإقليم لم يستقر بعد. فوفق المعطيات في ساحات المنازلة السياسية والعسكرية والاقتصادية، واستناداً إلى تعدّد اللاعبين الدوليين والإقليميين، وتضارب المصالح فيما بينهم، في الكثير من الأحيان، وإن تقاطعت في بعضها، ما يُنذر بأنّنا أمام سنوات صعاب لتحقيق أي استقرار، سيما أنه وبناءً على آليّة عمل منظومة الفوضى (الأنظمة الحسّاسة أو الديناميكية)، فإنّ أي متغيّر، ولو طفيف، في مكانٍ ما، سيُلقي بآثاره على مجمل المنظومة الإقليمية والدولية، ناهيك عن المحلية، وسيدفع بها نحو الشواش أو الفوضى مجدّداً، حتى تتمكن من الوصول إلى خطاب دولي جديد استناداً للمتغيّرات على الأرض.

لا تركنوا إلى المتغيّرات الحالية في الشرق الأوسط. فالزمن والحركة نتيجتهما الحتميّة "التغيّر والتبدّل"؛ وهذا ما حصل بالفعل. ففي اليوم الأخير من مهلة الاتفاق اللبناني مع الكيان الإسرائيلي، قلَب الجنوبيون الطاولة الأمريكية – الإسرائيلية وبعض من في الداخل رأساً على عقب.

إنّ الحركة المباركة لأهالي الجنوب اللبناني، والسباق مع الوقت، أعادا من قلب المعادلات ذلك النصر الذي طمسه الحزن من جهة، والحقد ضدّ المقاومة من الجهة الأخرى، ليُستكمل النصر بإسقاط كافة الأوهام المحمومة؛ نصرٌ يفرض على الثنائي الشيعي استكمال المواجهة على مختلف المستويات عشيّة تشكيل الحكومة. كما يفرض على العهد والحكومة الحكمة في معالجة التطوّرات وتنفيذ الوعود التي أطلِقت، منعاً لانزلاق البلد إلى المزيد من التشرذم.

مواقف بارزة من تطوّرات الجنوب اللبناني:

رئيس الحكومة اللبنانية لتصـريف الأعمال، نجيب ميقاتي، وفي تصـريح عمّم في سـاعات متأخّرة من ليل 27 كانون الثاني 2025، وبعد "الانقلاب الشـعبي"، وعقب لقاء مع السـفيرة الأمريكية في بيروت ورئيس اللجنة المراقبة لوقف إطلاق النار، أعلن أنّ الحكومة وافقت «على استمرار العمل بموجب تفاهم وقف إطلاق النار حتى 18 شـــباط 2025. ولكن هذا الأمر يتطلّب في المقابل الضـــغط لوقف الاعتداءات الإسرائيلية والخروقات المتكرّرة، وتأمين الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضـي المحتلة في الجنوب". وكان هذا التصريح قد رُبِطَ بموافقة الرئيس جوزيف عون ورئيس مجلس النواب نبيه برّي؛ وأنه تم الاتفاق فيما بين الأطراف على تمديد المهلة إلى 18 شـــباط المقبل مقابل وقف الاعتداءات الإسـرائيلية بحجّة "التفاوض على اسـتعادة الأسـرى"؛ وهو ما أنكره الرئيس برّي، حيث أكّد "تعليقاً على تصـريح دولة الرئيس نجيب ميقاتي بعد لقائه الوفد الأميركي، بأنه "تشـاور معنا" حول إعطاء مهلة إلى 18 شباط المقبل مقابل الضغط لوقف الخروقات والإعتداءات الإسرائيلية.. لكن "الحقيقة أنّني اشترطت وقفاً فورياً لإطلاق النار والخروقات وتدمير المنازل وغيرها، بالإضـافة للتعهد بموضـوع الأسرى. وكنت قد اتصلت بفخامة رئيس الجمهورية متمنّياً عليه تبنّي هذا الاقتراح".

مُجريات النهار الطويل (26ك2) طرَحت العديد من الاســتفســارات حول ما تلاها من تصــريحات ومواقف. فما هي إلّا سـاعات قليلة حتى استجاب البيت الأبيض للرؤية الإسرائيلية، والتي عبّرت عنها صـحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، نقلًا عن مسؤول في كيان العدو، بقوله: "الوضـع في لبنان متوتّر، ولكن بالإمكان تهدئته عبر بيان أميركي في الســـاعات القادمة". فقد نقِل عن البيت الأبيض قوله في بيان، إن "اتفاق وقف إطلاق النّار بين لبنان وإسـرائيل، الذي تراقبه الولايات المتّحدة الأميركيّة، سـيبقى ساري المفعول حتّى 18 شباط المقبل"، مشيرًا إلى أنّ "حكومات لبنان وإسرائيل والولايات المتّحدة ستبدأ أيضًا في مفاوضات بشأن عودة اللّبنانيّين الذين تمّ أَسرهم بعد 7 تشرين الأوّل 2023".

ومن الواضــح أن "تخريجة"البيت الأبيض قد خرجت من بعض الأروقة الدبلوماسـية انطلاقاً من لبنان، ومن خلفيّة سـابقة على ملف تحرير الجنوب اللبناني والحركة الشـعبية نحو القرى والبلدات، فأعلن عن المهلة لاقتضـاء التفاوض على الأسـرى اللبنانيين لدى الكيان الإسـرائيلي؛ وهي محاولة واضـحة لتبرير إطالة أمَد بقاء قوّات العدو على الأراضي اللبنانية بموافقة لبنانية رسمية عبّر عنها ميقاتي.

سبق الإعلان الأمريكي والموافقة اللبنانية دعوة الخارجية اللبنانية للدول الراعية للاتفاق "للضغط على إسرائيل لإلزامها بتعهداتها والانسحاب الفوري من الأراضي المحتلة"؛ وهو ما يؤشّر على تضارب في المواقف الرسمية، أو لخرق حصل لاحقاً لتمرير المخطّط الأمريكي للتمديد لبقاء العدو، عبر فتح باب التفاوض حول الأسرى بعد 7 أكتوبر.

تأتي الموافقة اللبنانية في الوقت الذي كان البنتاغون الأمريكي يؤكّد لرئيس حكومة العدو، نتنياهو، "التزام واشنطن التام بحصول "إسرائيل" على القدرات التي تحتاجها "للدفاع عن نفسها"، مع الإشارة إلى العقلية الموحّدة التي تحكم التعاطي مع الملف اللبناني والفلسطيني؛ وهو ما يُستشف من كلام "عميت سيغل" على موقع قناة N12 العبرية، حيث كشف عن تعهدات أمريكية من "بايدن وترامب لإسرائيل بشأن وقف إطلاق النار" تتعلق بصفقة الأسرى مع "حماس"، حيث يقتضي "التعهّد الأوّل أن لا يكون الانتقال تلقائياً في الصفقة من مرحلة إلى مرحلة؛ والثاني أنّ تجديد إسرائيل القتال في حال رأت أنّ المفاوضات بشأن المرحلة الثانية لن تؤدّي إلى النتيجة المطلوبة، لا يُعتبر خرقاً للاتّفاق"؛ وعليه "بإمكان إسرائيل القول إنّ حماس لم توافق على أمور معيّنة. ولهذا لن يتمّ الانسحاب من محور فيلادلفي"، الذي يجب أن يبدأ تدريجياً بين الأيّام الـ42 والـ50 من الصفقة.

لقد بدا واضحاً وجود مؤشّرات لمساعٍ خطيرة خلال الساعات الأخيرة، من بينها ضرب مصداقية العهد الجديد ربما لمصالح أو ضغوط خارجية، وضرب توحّد اللبنانيين حول الجيش اللبناني ومدى التزام قياداته بالسريّة العسكرية، سيما بعد تداول صحيفة "التايمز" البريطانية عن "مصادر استخباراتية" معلومات تشير "إلى قيام ضابط في الجيش اللبناني بتسريب معلومات حسّاسة إلى حزب الله، ما عرّض اتفاق وقف إطلاق النار مع إسرائيل للخطر".

وقد سمّت الصحيفة – **بوحيٍ من السياسات البريطانية الاستعمارية القديمة وسياسة فرّق تسد** – "رئيس الاستخبارات العسكرية في جنوب لبنان سهيل بهيج حرب، زاعمة بأنه سلّم معلومات حسّاسة لـ"حزب الله" خلال اتفاق وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه بين الأطراف المعنيّة، ومن بينها الولايات المتحدة وفرنسا وقوّة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونيفيل." وتابعت الصحيفة الاستخباراتية، في محاولة لتدوير الخبر وبث مصداقية فيه: "كما كشَف تقرير استخباراتي دولي اطّلعت عليه "التايمز" أن حرب ليس الوحيد الذي قام بتسريب معلومات لـ"حزب الله"؛ إذ أُفيد بأن عدداً من الضبّاط في الجيش اللبناني، ومنهم حرب، قد قاموا بتزويد الحزب بمعلومات دقيقة حول تحرّكات

الجيش الإسرائيلي، مثل تحذيرات مسبقة بشأن الغارات أو الدوريّات، مما سمح لـــ"حزب الله" باتخاذ التدابير اللازمة لإخفاء أسلحته!"

الجدير ذكره هنا أن حكومة العدو كانت تعمل مؤخّرًا على محاولة تمديد مهلة وقف إطلاق النار، وتلزمها ذرائع من شـــأنها إضـــعاف الداخل اللبناني من جهة؛ ومن جهة أخرى، خلق مبرّرات على المستوى الدولي لإنشاء منطقة عازلة في جنوب لبنان، شهدت مرحلة الهدنة عملياً عليها، من خلال التدمير الإسرائيلي الممنهج لكلّ قرى الشريط الحدودي. وفي هذا السياق، كشفت الصحيفة "أن مصادر أمنية إسـرائيلية كانت اتّهمت الجيش اللبناني بأنه يقوم بدوره بشـكل محدود، وصـادر بعض مخازن الأسـلحة في المناطق التي انسـحب منها الجيش الإسـرائيلي". لكن التسـريبات التي أدلى بها حرب وضـبّاط آخرون مكّنت مقاتلي "حزب الله" من البقاء بالقرب من الحدود الإسـرائيلية، ممّا قد يُعرّض المنطقة لمزيد من التصعيد".

صدمة الحراك الشعبي نحو الجنوب والنصر الذي عُمّد بالدم أسفرت عن سلسلة من التصريحات، مع تحريك ملف تشكيل الحكومة بالتبعيّة.

فقد دعا رئيس الجمهورية، العماد جوزيف عون، أهالي جنوب لبنان إلى «ضـبط النفس والثقة بالقوّات المسلّحة اللبنانية»، مؤكّداً أن «سيادة لبنان غير قابلة للمساومة»، فيما دعا كل من رئيس البرلمان نبيه برّي ورئيس حكومة تصـريف الأعمال نجيب ميقاتي، المجتمع الدولي والدول الراعية لاتفاق وقف النار بين الكيان الإسرائيلي والدولة اللبنانية، إلى «التحرّك الفوري وتحمّل مسؤولياتها في تطبيقه».

وأتت هذه المواقف، كما بات معلوماً، مع عدم التزام جيش العدو بمهلة السـتّين يوماً للانسـحاب بشـكل كامل من جنوب لبنان، ما أدّى إلى توجّه الأهالي، في مواكب سـيّارة ومشـياً على الأقدام، للدخول إلى بلداتهم. ونتَج عن ذلك سقوط نحو 25 شهيداً وعشرات الجرحى برصاص قوّات الاحتلال الإسرائيلي.

الرئيس عون توجّه إلى أهالي جنوب لبنان بالقول: "هذا يوم انتصـار للبنان واللبنانيين؛ انتصـار للحق والسيادة والوحدة الوطنية. وإنّي إذ أشارككم هذه الفرحة الكبيرة، أدعوكم إلى ضبط النفس والثقة بالقوّات المسـلّحة اللبنانية، الحريصـة على حماية سـيادتنا وأمننا وتأمين عودتكم الآمنة إلى منازلكم وبلداتكم".

وشـدّد عون على أن «سـيادة لبنان ووحدة أراضـيه غير قابلة للمسـاومة. وهذه القضـية على أعلى المسـتويات لضـمان حقوقكم وكرامتكم»، مؤكّداً أن «الجيش اللبناني معكم دائماً، حيثما تكونوا يكن، وسيظل مُلتزماً بحمايتكم وصون أمنكم... معاً سنبقى أقوى، متّحدين تحت راية لبنان" .

من جانبه، توجّه رئيس مجلس النواب، نبيه برّي، بتحيّة إجلال وتقدير لأبناء القرى الحدودية اللبنانية الجنوبية، مؤكّداً "أن السيادة هي فعل يُعاش وليست شعارات تلوكها الألسن".

وفي الإطار نفسه، حذّر رئيس حكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، من أن عدم الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار والقرار 1701 ستكون له عواقب وخيمة. وقال ميقاتي، في بيان: «في هذا اليوم الذي عَبّر فيه أبناء الجنوب الجريح عن تعلّقهم بأرضهم وهويّتهم رغم تهديدات العدو الإسرائيلي، نتوجّه بتحيّة إكبار إلى أهلنا الصامدين في أرضهم، أو الذين اضطرّهم العدوان إلى النزوح قسراً عن أرضهم، وبشكل خاص الذين قرّروا العودة اليوم، وواجهوا نيران العدوان ببسالة".

وأضاف ميقاتي: «إن وطنيّتكم باتت مثالاً يُحتذى وشهادة بالدم بأن لا حق يضيع ووراءه مطالب»، داعياً الدول التي رعَت تفاهم وقف النار إلى «تحمّل مسؤولياتها في ردع العدوان وإجبار العدو الإسرائيلي على الانسحاب من الأراضي التي يحتلّها. وهذا ما أبلغناه إلى المعنيين مباشرة، مُحَذّرين من أن أي تراجع عن الالتزام بمندرجات وقف النار وتطبيق القرار 1701 ستكون له عواقب وخيمة."

أما رئيس الحكومة المكلّف نوّاف سلام، فجدّد التزامه بإعادة إعمار جنوب لبنان، حسبما أفاد مكتبه، خلال مواكبة تطوّرات الوضع في الجنوب، مؤكّداً «الثقة الكاملة بدور القوّات المسلّحة اللبنانية، وفي مقدّمها الجيش، في حماية سيادة لبنان وتأمين العودة الآمنة لأهلنا في الجنوب إلى قراهم ومنازلهم".

من جهته، النائب حسن فضل الله وصف التطوّرات الأخيرة بأنها "تطبيق لمعادلة الجيش والشعب والمقاومة في الواقع"، مشدّداً على أن"لبنان التزم بالاتفاق وإسرائيل انقلبت عليه بغطاء أميركي. لبنان مُلتزم بالقرار 1701 ونريد له أن يُطبّق من الطرفين. نحن أهل الأرض وأصحابها، والشعب سيفرض إرادته على أرضه. نحن نريد من الدولة أن تقوم بدورها كاملاً، والجيش ينتشر في القرى التي يدخلها أهلها، ونتعاون معه لتسهيل مهمّته".

هذا وأعلنت قيادة الجيش اللبناني – مديريّة التّوجيه أنّ "الجيش يواصل مواكبة الأهالي العائدين إلى البلدات الحدوديّة الجنوبيّة، والوقوف إلى جانبهم في مواجهة العدو الإسرائيلي، انطلاقًا من واجبه الوطني، وذلك في ظلّ إصرار العدو على استهداف العسكريّين والأهالي، موقِعًا عددًا كبيرًا من الشهداء والجرحى، ورفضه السافر للالتزام باتفاق وقف إطلاق النار، والانسحاب من الأراضي اللّبنانيّة " .وأوضحت القيادة أنّه "في موازاة ذلك، يستكمل الجيش الدخول إلى عدّة بلدات جنوبيّة والانتشار فيها"، داعيًا المواطنين إلى "الالتزام بتوجيهات الوحدات العسكريّة". وأكّد الجيش "أنّه يتابع الوضع عن كثب

بالتّنسيق مع قوّة الأمم المتّحدة الموقّتة في لبنان– اليونيفيل، واللّجنة الخماسيّة للإشراف على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النّار".

وفي السياق، طلب الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، في مكالمة هاتفية مع رئيس كيان العدو بنيامين نتانياهو "سحب قوّاته التي لا تزال منتشرة في لبنان"، وفق ما أفادت الرئاسة الفرنسية في بيان، وإن "رئيس الجمهورية شدّد أمام رئيس الوزراء على أهمية ألّا يُقوّض أي شيء جهود السلطات اللبنانية الجديدة لاستعادة سلطة الدولة على كامل أراضي بلادها."

اما الكلمة الفصل، فجاءت على لسان الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، والذي أكّد أنه على "إسرائيل أن تنسحب بسبب مرور الستّين يوماً؛ ولا نقبل بأي مبرّر لتمديد يوم واحد، ولا نقبل بتمديد الهدنة". كما أعاد قاسم التأكيد على "ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة، التي وضعت حداً لإسرائيل من الوصول إلى بيروت وإلى جنوب نهر الليطاني، وهي كالشمس؛ والمشكلة في من لا يراها، وستبقى مُشعّة"؛ وعلى "الكيان الإسرائيلي أن ينسحب بسبب مرور الستّين يوماً، ولا نقبل بأي مبرّر لتمديد يوم واحد، ولا نقبل بتمديد المهلة".

وفيما تلهّى بعض الإعلام اللبناني بمسألة إصرار الأمين العام لحزب الله على إعلان "الانتصار"، ومحاولة تجيير كلامه وكأنه "انتصار على الداخل"، أو هكذا شعر البعض، نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، عن الشيخ قاسم قوله: "لقد وافقنا على اتفاق وقف إطلاق النار لأن الدولة قرّرت حماية حدودها وطرد إسرائيل. وهذه فرصة لها لأداء دورها، واختبار قدرتها على المستوى السياسي. لقد التزمنا وفضّلنا أن نكون كذلك"، وإن "الصبر وعدم الرد على الخروقات الإسرائيلية – فيما خرقت "إسرائيل" الاتفاق 1350 مرّة؛ وهذا يؤكّد حاجة لبنان إلى المقاومة في مواجهة العدو". وأضاف قاسم: "لم نتوقّع خسارة عدد كبير من قياداتنا خلال فترة قصيرة. لقد طلب العدو وقف الهجمات، فوافقنا لأنّنا لم نرغب في ذلك أصلاً. لقد وافقنا على وقف إطلاق النار لأن الدولة قرّرت حماية الحدود وطرد إسرائيل". وتابعت الصحيفة، نقلًا عن قاسم: "لا نقبل تمديد موعد الانسحاب الإسرائيلي، ولو حتى قبل ذلك التاريخ؛ وإن الرئيس جوزيف عون لن يعطي إسرائيل يوماً ربحا "وتابعت "إنّ كل النتائج المترتّبة على تأخير الانسحاب الإسرائيلي هي مسؤولية الأمم المتحدة والولايات المتحدة. نحن أمام احتلال يُهاجم ويرفض الانسحاب. ومن حق المقاومة أن تتصرّف كما تراه مناسباً فيما يتعلق بشكل وطبيعة وتوقيت المواجهة".

وحمّل الشيخ قاسم تداعيات مسؤولية أي تأخير في الانسحاب الإسرائيلي ل"الأمم المتحدة وأميركا وفرنسا وإسرائيل"، مجدّداً التأكيد على أن " استمرار الاحتلال عدوان على السيادة اللبنانية، والجميع مسؤول في مواجهة هذا الاحتلال؛ الشعب والجيش والدولة والمقاومة".

التعهّدات الأمريكية في غزة: هل تنطبق على لبنان؟

من الواضح أن التعهّدات الأمريكية للكيان الإسرائيلي تتمدّد في المنطقة. فمن المملكة السعودية التي من المقرّر أن تساهم في خفض أسعار النفط، وما سيشكّله ذلك من ضغط اقتصادي على العديد من الدول، إلى جانب "مشاريع سعودية استثمارية" ببليارات الدولارات في الولايات المتحدة، من المؤكّد أن فواتير "حرائق كاليفورنيا" جزء أساسي فيها، يبدو أن مصر والأردن هما في معرض التهديدات الأمريكية، الاقتصادية، أوّلًا؛ وقد تصل حد الانقلابات في الحكم لاحقاً. ف "إسرائيل"، حسب تعبير الرئيس الأمريكي ترامب، "صغيرة إلى حدّ الاختناق بمن فيها"؛ لكنه لم يكشف عن الوجه الآخر من المشروع، ألا وهو المخطّط الإسرائيلي لاستيطان 27 مليون إسرائيلي بين عامي 2035–2050 في "إسرائيل الكبرى".

لقد بات واضحاً أن الفيلم الأمريكي الطويل في المنطقة مستمر، وإن تخلّلته مسرحية "ترامب – نتنياهو" حول تدهور العلاقات بين الطرفين. فما جمَعهما في المرحلة الرئاسية الأولى يدفع باتجاه استكماله في المرحلة الرئاسية الثانية لترامب، أي "إسرائيل الكبرى"، ووضع اليد عملياً على إمكانات وموارد المنطقة وقدراتها المتبقّية، مع إحداث المزيد من التقسيم والفوضى فيها، بما يخدم مصالح كلا الطرفين، بموازاة تأكيدات شبه رسمية عن منح ترامب وعداً بالموافقة على احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية، مقابل الدعم الصهيوني المالي له في حملته الانتخابية؛ وهو ما يدلّل عليه إسقاط إدارة ترامب للتّهم والعقوبات الأمريكية ضدّ المستوطنين في الضفة؛ إلى جانب عدم وجود أي رد فعل لترامب يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية بعد سقوط النظام، بحجّة عدم التدخل الأمريكي في حروب الآخرين: "هي ليست حربنا"؛ في ظل انفتاح شهيّة ترامب التجارية على غزة، براً وبحراً، حين بدأ التسويق لضرورة تهجير الفلسطينيين من غزة والضفة باتجاه مصر والأردن، حيث أعلن ترامب أنه طلب، خلال اتصال مع العاهل الأردني عبد الله الثاني، أن يستقبل الأردن المزيد من الفلسطينيين، بحجّة أن "قطاع غزة

بأكمله الآن في حالة من الفوضى؛ إنها فوضى حقيقية". وأضاف: "أودّ أن تستقبل مصر أشخاصًا أيضاً"!

تصريحات ترامب هذه لاقت رفضاً أردنياً ومصرياً. إلّا أنها لاقت الكثير من الاستحسان من قِبَل وزير مالية الكيان الإسرائيلي، اليميني المتطرّف بتسلئيل سموتريتش – بعد سحب كتاب استقالته– والذي اعتبرها "فكرة رائعة". وقال سموتريتش في بيان صادر عن مكتبه: «إن فكرة مساعدتهم في إيجاد أماكن أخرى لبدء حياة جديدة وجيّدة هي فكرة رائعة. بعد سنوات من تمجيد الإرهاب، سيكون بإمكانهم بناء حياة جديدة وجيّدة في أماكن أخرى"؛ وهي الفكرة عينها التي تكرّرت على لسان الصهيوني المتطرّف، رئيس حزب "عوتسما يهوديت"، إيتمار بن غفير، الذي لم ينف في اجتماع حزبه إمكانية العودة إلى الحكومة، مُعتبراً أن "تشجيع الهجرة (الفلسطينية) هو الشيء الوحيد الذي سيجلب الحل والراحة والسلام إلى إسرائيل، وكذلك إلى سكّان غزة، داعياً "العالم العربي أن يمد يده لسكّان غزة ليُهاجروا إليه"!

القناة 14 العبرية، من جهتها، بدأت استغلال الغضب الإسرائيلي لتسويق مشروع ترامب بإفراغ فلسطين من أهلها، بنقل مشاهدات عن جنود العدو: "يمكنني أن أخبرك أن المقاتلين الذين غادروا ممر نتساريم غادروا وهم يبكون، وقالوا إنهم يشعرون أن كل ما فعلوه على مدار أكثر من عام في قطاع غزة قد ذهب هباءً. هذا الأمر يثير الغضب؛ وكما تعلم تحدّثنا كثيرًا عن تكلفة الصفقة. كانت التكلفة سابقاً هي الإفراج عن أسرى أمنيين..أما اليوم، فقد أصبحت التكلفة عملياتية، لأن الآن شمال القطاع بات مكشوفًا؛ سيضعون لنا عبوات ناسفة تحت الأرض وسيزرعون ألغامًا في أماكن لم نعمل فيها بعد. وإذا كان هناك آلاف المسلّحين في منطقة بيت حانون وجباليا، فقد يرتفع العدد الآن إلى أكثر من 10 آلاف. وسيكون في انتظارنا، في حال عدنا للحرب، قتال عنيف ومكثّف لا يقل عمّا رأيناه من قبل". ونقلت إذاعة جيش العدو أن "حماس حقّقت هذا الصباح ما تريد، حيث استعادت السيطرة الكاملة على شمال القطاع؛ وأن هذا سيُصعّب على إسرائيل العودة للقتال في شمال القطاع إذا أرادت ذلك بعد المرحلة الأولى من الاتفاق – العودة للقتال داخل منطقة مكتظّة بالسكان مثل مدينة غزة ستكون مهمّة شبه مستحيلة".

في السياق، كانت صحيفة "جيروزاليم بوست" العبرية قد قدّمت سيناريو محتملاً للبنان، بقولها: "إن مصلحة إسرائيل يجب أن تتمثّل في جعل هذا الهدوء المؤقت في القتال دائم الحضور، واغتنام الفرص

التي يقدّمها إضعاف حزب الله داخل السياسة الداخلية اللبنانية، وإعادة تشكيل العلاقات الإسرائيلية – اللبنانية تدريجياً".

وأشارت الصحيفة إلى أنّ "حزب الله ممثّل أصيل لشرائح كبيرة من الشعب اللبناني؛ كما ينعكس ذلك في تمثيله ونفوذه في البرلمان اللبناني. ويرى مُعارضو حزب الله في لبنان أن هذه فرصة لتغيير ميزان القوى؛ وقد عملوا بنجاح على انتخاب رئيس جديد منذ بدء وقف إطلاق النار، ويرون في ذلك فرصة لإنشاء قيادة جديدة في لبنان تُعارض حزب الله وتتحالف مع الغرب والدول العربية المعتدلة."

وتابعت: "إن نفوذ إسرائيل على السياسة الداخلية في لبنان محدود، وينبغي لها أن تتجنّب الإجراءات التي تصوّرها وكأنها تحاول إملاء العمليات أو تعيين القادة هناك، تماماً كما فعلت في ثمانينيات القرن العشرين"، مشيرة إلى أن "تصرّفات إسرائيل تخلق سياقاً يؤثّر على التطورات الداخلية في لبنان.. والآن يجب على الأخيرة استخدام قوّتها العسكرية بحذر لتجنّب إعادة إشعال الدعم الشعبي المتناقص لحزب الله في لبنان.. يجب على إسرائيل تقليص وجودها العسكري في لبنان، بما في ذلك رحلات الطائرات بدون طيّار فوق بيروت؛ كما يجب على إسرائيل أيضاً بذل جهد خاص لتفادي ضرب جنود الجيش اللبناني... لما لها مصلحة من تمكينه، حيث يُفترض بموجب اتفاق وقف إطلاق النار أن يلعب الجيش اللبناني دوراً رئيسياً في استبدال حزب الله .. أو تقليص استعداده لمواجهته". وتختم الصحيفة أن "الاستخدام المفرط والمطوّل للقوّة العسكرية الإسرائيلية ضدّ لبنان من شأنه أن يؤدّي إلى انهيار وقف إطلاق النار، وتأخير عودة سكّان الشمال إلى منازلهم، وإلحاق المزيد من الأذى بجنود جيش الدفاع الإسرائيلي، وتعزيز قوّة حزب الله، وزيادة العداء تجاه إسرائيل بين العناصر المعتدلة في لبنان، ومحو الإنجازات العسكرية المثيرة للإعجاب التي حقّقتها إسرائيل."

وفي الوقت الذي يرتقب لبنان كيفيّة تفاعل المبعوثة الأمريكية الجديدة إلى الشرق الأوسط، مورغان أورتاغوس – اليهودية العقيدة والصهيونية الهوى، ذات النشاطات الاقتصادية، والمقرّبة من جاريد كوشنر صهر ترامب ومستشاره الرئيسي فيما يتعلق بشؤون المنطقة، الإسرائيلية والمالية منها على وجه الخصوص– والتي ستتولّى القيادة السياسية للّجنة الخماسية لمراقبة وقف إطلاق النار بين لبنان والكيان الصهيوني، خلَفاً لأموس هوكستين، بات من المؤكّد أن الوجوه الأمريكية تغيّرت بالنسبة للمنطقة لا السياسات. فبعد إعلان دونالد ترامب القدس عاصمة للكيان الصهيوني، ونقل السفارة الأميركية إليها من تل أبيب، إلى جانب التنازل عن الحق السوري بمرتفعات الجولان، ومشروعه الإبراهيمي للتطبيع

المطلق، من الواضح أن المشروع المرتقب لرئاسة ترامب الثانية لا يبتعد كثيراً عن سيناريو إطالة البقاء الإسرائيلي في الجنوب السوري المحتل، وتقسيم سوريا، والمحافظة على منطقة "عازلة" مؤقتًا، وصولًا إلى نهر الليطاني لاحقاً في لبنان، واستمرار مشروع إفراغ فلسطين من أهلها، وإفراغ جيوب بعض دول المنطقة من موارد مواطنيها بحجّة مواجهة ليس فقط "إيران"، وإنما "تركيا العثمانية" أيضاً.

الملف الحكومي اللبناني وأبرز التجاذبات حوله:

يبدو أن تطوّرات التحرير الجنوبي الأخير قد فرضت نفسها على المشهد السياسي اللبناني، حيث ابتعدت أولوية ملف تشكيل الحكومة عن الأضواء نسبياً، رغم أنه الشغل الشاغل للعديد من الدوائر الإقليمية والدولية إلى جانب المحلية، إلّا أنه، ولنفس الأسباب، من المتوقّع أن يشهد هذا الملف تقدّماً ملموساً خلال الأيام القليلة القادمة، مع استبعاد احتمالية تشكيل "حكومة أمر واقع" وفق بعض التحليلات أو الرغبات الداخلية، واستناداً إلى تجربتي الانتخابات الرئاسية والتكليف الحكومي و"الوصاية" الغربية والعربية ممثّلة بالمملكة السعودية.

مؤخرًا، أعلن رئيس الحكومة المكلّف نوّاف سلام، عقب لقائه بالرئيس اللبناني جوزيف عون "أن تأليف الحكومة يسير بخطى ثابتة، وأنّني أعمل بلا كلَل، مع فخامة الرئيس، على ألّا يتأخر ذلك." وأضاف سلام: "لن أعلّق على كلّ ما يُقال عن الحكومة العتيدة؛ فالكثير منه.. لا سيما بالنسبة إلى الحقائب والأسماء، يقع في باب التكهّن أو الإشاعات... ربما تُلاحظون أن أسلوب العمل جديد، ولكن علينا جميعاً أن نتعلّم احترام الدستور احتراماً كاملاً."

وتابع: "بطبيعة الحال، أتواصل وأستمع إلى النوّاب كافة، وإلى مختلف القوى السياسية... إنّني ملتزم المبادئ التي حدّدتها في كلمتي الأولى"، مُردفاً: "كنتُ ولا أزال ضدّ المحاصصة... متمسّكاً بالشراكة الوطنية في تأليف الحكومة...". وفيما لم يحدّد سلام مهلة لإنجاز التشكيلة الحكومية ..."، قال إنها لن تتأخّر لأشهر كما الحكومات السابقة ...". وتابع في مكان آخر: "أنا على تواصل مع الكتل، لأن على الحكومة أن تحوز على ثقة النوّاب. إنّما لستُ صندوق بريد عند الكتل لإبلاغي بالعدد والأسماء التي تريدها.. أنا أتداول وأتشاور وأستمع إلى هذه الكتل؛ إنما أنا من أشكّل الحكومة، وهذه مسؤوليتي. لذلك قلتُ بالعودة إلى الدستور..". وحول حقيبة وزارة المالية، ردّ سلام: "أعود وأؤكّد أنّني لم ألتزم إعطاء أي حقيبة لأحد.. أما في ما يتعلق بحقيبة المال، فهي كغيرها من الحقائب، ليست حكراً على طائفة، ولكن

لا يمكن أن تكون ممنوعة عن أي طائفة أيضـاً.. "؛ مؤكّداً التواصـل مع الثنائي الشـيعي وغيرهم من الكتل "لأن على الحكومة أن تنال ثقة مجلس النوّاب"، مُعرباً عن "تأييد حكومة من 24 وزيراً، دون أن يحسم الخيار فيها.

في هذه الأثناء، ندّدت "حركة أمل"، في بيان للمكتب الإعلامي المركزي فيها، بتصريحات رئيس الهيئة التنفيذية لـ"القوات اللبنانية" سمير جعجع، عقب ما ذكره عن عملية تشكيل الحكومة في البلاد؛ واعتبرت الحركة أنها "صـبَرت كثيراً على الافتراءات... وتركيب الأفلام حول بطولات وهمية تدّعيها قوّات سـمير جعجع، فيما الشـمس طالعة والناس قاشـعة،" ملمحة أن الحكيم يُعاني "من عسـر هضـم" من انتخاب رئيس للجمهورية وتكليف رئيس للحكومة، وعقدة من التواصـل بين اللبنانيين في سـبيل بناء دولة. ودعا البيان جعجع "في الختام، وقبل الحديث عن الممانعة، حبّذا لو تُخبرون اللبنانيين من هي العقبة المانعة لتقدّم مسار التأليف".

وكان جعجع قد زعَم أن "محور الممانعة يعتبر نفسـه منتصـراً في جميع الأحوال، حتى لو مات هذا المحور". بمجرّد أن اجتمع نوّاف سلام بممثّلي هذا المحور طبلوا الدنيا بأنه منَحهم حقائب وزارية، علماً أنه لم يمنحهم أي شـيء ملموس حتى الآن." وقال جعجع: "اليوم أصـبح الأمل في لبنان كبيراً بعد انتخاب جوزيف عون رئيسـاً للجمهورية وتسـمية نوّاف سـلام رئيسـاً مكلّفاً. والأمل في البلد اليوم يعتمد على الله وليس على حزب الله!.

وأردف جعجع: "جئت لأقول أننا بدأنا مرحلة جديدة، والطريق مفتوحة اليوم. وخروجنا من السجن الكبير شبه أكيد؛ والبناء الصحيح للدولة هو المسألة الأهم رغم صعوبتها." واعتبر أن "المجلس النيابي ما زال من أيام السجن الكبير؛ والواقع لم يتغيّر رغم التغييرات التي شهدها لبنان. ومحور الممانعة هو مصيبتنا في البلد."

من جهته، اعتبر الرئيس السـابق للحزب التقدّمي الاشـتراكي وليد جنبلاط، أن "إسـرائيل هي المسـتفيد الأوّل من عدم تشـكيل الحكومة في لبنان؛ وبالتالي تعطيل انطلاقة العهد، لأنها لن تغفر لنوّاف سـلام حكمه التاريخي في المحكمة الدولية." داعياً "جميع الفرقاء دون اسـتثناء لتسـهيل مهمّته والخروج من لعبة الزواريب."

وفي آخر تحديثات موضـوع تأليف الحكومة، تقاطعت مصـادر بعض وسـائل الإعلام اللبنانية والمواقع الإلكترونية على أن "الأجواء فيما يتعلق بالتشـكيل الحكومي إيجابية"، مع اسـتمرار معضـلة التسـميات

في حصّتي كل من "القوّات اللبنانية" والتيّار العوني؛ لكنهما اتّفقا على مبدأ المشاركة في الحكومة، مع صعوبة لدى "القوّات" في النزول عن "شجرة التضخّم الحزبي الذي عانته في الفترة الأخيرة، ولاسيما بعد انهيار النظام السوري".

على مستوى "الثنائي الوطني"، من الواضح أن التفاهمات مُبرمة، وأن الاتجاه يسير نحو تسهيل عملية تشكيل الحكومة، وهو ما تضمّنته تصريحات الأمين العام لحزب الله، لجهة عدم وجود "عرقلة من قِبَل الثنائي"، والبيان الصادر عن حركة أمل في ردّها على "القوات اللبنانية"، حيث دعاها البيان إلى إعلان "من هو المُعرقِل الحقيقي لتشكيل الحكومة؟ ".

ونقلت قناة "الجديد" عن مصادر استمرار "تقدّم اسم ياسين جابر لحقيبة المالية؛ أما حقيبتا الحزب، فهما حتى الساعة العمل والصحة"؛ في حين تخضع حقيبة الداخلية لنقاش، والأرجحية إلى ذهابها إلى اسم يجري الاتفاق عليه بين رئيسي الجمهورية والحكومة". وفي السياق، نقلت "الجديد" أيضاً عن مصادر دبلوماسية أن "سلام يتّجه إلى بيان وزاري لا يتضمّن ثلاثيّة جيش شعب مقاومة؛ بل مقدّمة الدستور والطائف في البند المتعلّق بتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي"، وأن آليّة اختيار الأسماء تقتضي "بأن يُطرَح الاسم من الفريق؛ وبحال عدم موافقة الرئيس المكلّف عليه، يتم الاتفاق على اسم آخر".

وفيما يستمر التسابق نحو التوزير والحقائب الوزارية من قِبَل الأطراف المختلفة، من سياسية ومجتمع مدني .. كان الرئيس نجيب ميقاتي قد أشار سابقاً، في نقد مبطّن "إلى عراقيل في موضوع البيان الوزاري". أما عن الموقف السعودي بشأن الملف الحكومي، فأكّد ميقاتي أنّ "السعودية لا تميّز بين أشخاص في رئاسة الحكومة، بل تعمل وفق الأداء"؛ وتابع: "حتّى الآن، أرى في تشكيل الحكومة استنساخاً لحكومات سابقة. لكن يجب أن ننتظر ونرى "نافياً أي عرقلة من قِبَل الثنائي الشيعي على صعيد تشكيل الحكومة. وهو ما يتناغم مع اتّهام حركة امل للقوّات اللبنانية بعرقلة تشكيل الحكومة.

وفي هذا الإطار، اعتبر الأمين العام لحزب الله أن "الثنائي الوطني" أنجز الخيار الرئاسي التوافقي من خلال انتخاب الرئيس جوزاف عون؛ و"لولا مشاركة الثنائي لما تمّ انتخاب الرئيس بهذه الصورة المعبّرة عن الوحدة الوطنية؛ وهذه قوّة للثنائي الوطني". وتابع الشيخ قاسم: " نحن تصرّفنا بحكمة لأنّنا نريد بلداً وحكومة. وتعاونّا مع الرئيس المكلّف نوّاف سلام؛ وتعقيدات التأليف ليست معنا"، مشدّداً أن" الأمور بيننا وبين الرئيس المكلّف ورئيس الجمهورية سالكة، ولا عقبات".